

تبني الرشادة البيئية كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة - نظرة في تجارب الدول المغاربية -

Adopting environmental guidance as a way to achieve of sustainable look at the experiences of the Maghreb countries- development

طرادخوجة هشام^{1*}، صيد تونس²

¹ جامعة محمد الشريف مساعدي (الجزائر)، h.tardkhodja@univ-soukahrass.dz

² جامعة محمد الشريف مساعدي (الجزائر)، sid.tounes@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022 / 01 / 10 تاريخ القبول: 2022 / 03 / 11 تاريخ النشر: 2022 / 04 / 05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الرشادة البيئية في الدول المغاربية في سعيها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، على اعتبار أن قيوده ومبادئه هي الضامن للانتقال السلسل لبيئة تضمن الحياة الكريمة من جيل إلى جيل، في إطار تشاركي وتوازني لا قيادي ولا انقيادي. ومن أبرز نتائج الدراسة أن الدول المغربية في سعيها لتجسيد الرشادة البيئية ورغم تبوؤها المراتب الأولى حسب تقرير المركز الإفريقي للتنمية المستدامة لسنة 2019، إلا أنها تعاطت بأساليب وإجراءات مختلفة مع الموضوع. الكلمات المفتاحية: الرشادة البيئية؛ التنمية المستدامة؛ الدول المغاربية.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of environmental guidance in the Maghreb countries in their quest to achieve the requirements of sustainable development, because its restrictions and principles are the way for the smooth transition of an environment that guarantees a decent life from one generation to the next, in a participatory and equilibrium framework that is neither leadership nor subservient, focusing on changing economic beliefs that have become an obstacle in front of it.

Among the most prominent results of the study is that the Moroccan countries, in their quest to embody environmental guidance, and despite their presence in the first ranks according to the report of the African Center for Sustainable Development for the year 2019, yet they dealt with different methods and procedures with the issue.

Keywords: Environmental Guidance ; Sustainable Development; Maghreb Countries.

مقدمة

يعتبر الإنسان الكائن الذي لا يستكين حيث منذ وجوده على وجه البسيطة عمل على تطوير ما يوجد في بيئته لخدمة حياته واستمرار وجوده، ومع تزايد أهدافه وطموحاته ونزاعاته أفرط في استغلال خيرات الطبيعة ومكنوناتها، فشدت التسابق نحو التسلح والسيطرة على مواطن القوة حتى استنزفت الثروات وأختل التوازن البيئي وفُرط في حق الأجيال القادمة، وهو ما حرك الكثير من الناشطين والمهتمين بالشأن البيئي على المستوى المحلي والعالمي، فظهرت هيئات ومنظمات دولية تعنى بذلك واستحدثت مصطلحات اقتصادية جديدة كالتنمية المستدامة والرشادة البيئية... الخ، التي تحث على ترشيد استغلال الثروات والحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور، إضافة إلى حماية حق الأجيال في المستقبل، ما فرض ضرورة تبني الرشادة البيئية من خلال مجموعة التشريعات والقوانين والإجراءات والآليات على المستويات المحلية والعالمية وبمشاركة مختلف المنظمات والمؤسسات والمهتمين بالبيئة من أجل بعث الوعي البيئي، ونشر نماذج التربية والثقافة البيئية من أجل حمايتها وضمان حق الأجيال القادمة في العيش الكريم.

إشكالية الدراسة:

مما تقدم ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تعاضت الدول المغاربية مع الرشادة البيئية في سعيها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟

فرضية الدراسة:

بحكم التماثل البيئي والسلوكي والفكري، تعتمد حكومات الدول المغاربية على أساليب ومناهج متقاربة في التعاطي مع الرشادة البيئية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

يستمد موضوع الرشادة البيئية أهميته في كونه الملاذ الأخير لدول العالم على اختلاف درجة تقدمها في تجنب من المشكلات المرتبطة بتدهور البيئة بعدما أدركت خطورة التلوث والأضرار التي يمكن أن يسببها على الموارد الطبيعية والبشرية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-التحكم في مفهوم الرشادة البيئية، تطورها وأبرز مستوياتها؛

-إبراز العلاقة بين الرشادة البيئية والتنمية المستدامة؛

-الاطلاع على مدى اهتمام وتوافق الأساليب المتبعة للرشادة البيئية في الدول المغاربية لتحقيق التنمية المستدامة.

المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره يتناسب مع وصف الظواهر الاقتصادية المرتبطة به، والمنهج التحليلي من خلال إظهار العلاقة بين متغيري الدراسة وتحليل جهود الدول المغاربية في تبني الرشادة البيئية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة محاور وهي:

-مرتكزات أساسية حول الرشادة البيئية؛

-ماهية التنمية المستدامة؛

-واقع الرشادة البيئية ودورها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الدول المغاربية.

أولاً: مرتكزات أساسية حول الرشادة البيئية

1. مفهومها:

تعتبر الرشادة البيئية مرادفاً للعمليات والتدخلات الهادفة إلى إحداث تغييرات أو تقديم حوافز من أجل التعديل في السلوكيات أو التأثير في عمليات إتخاذ القرار التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة، وبدقة أكثر فالرشادة البيئية تشير إلى مجموعة الميكانيزمات والعمليات التنظيمية، وجهود المنظمات الرامية إلى التأثير على سلوكيات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج السياسات. (سلامي، 2016)

وتعرف بأنها: "رشادة نظام الأرض على أنها نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية، أنظمة وضع القوانين والقواعد وشبكات الفواعل على كل المستويات من المجتمع الإنساني من المحلي إلى العالمي، تقوم بقيادة المجتمعات نحو التكيف التغير البيئي العالمي والمحلي، وبشكل خاص نحو نظام الأرض في إطار السياق المعياري للتنمية المستدامة يسعى إلى إدارة الموارد البيئية بطريقة تسمح بحماية حظوظ الأجيال القادم في استغلالها، بحيث يجب أن تفهم بشكل واسع لكي تتضمن كل الحلول المؤسسية لفض النزاعات حول الموارد البيئية". (بن سعيد، 2014)

2. أهم مؤتمراتها:

2. 1 مؤتمر ستوكهولم 1972: أهم ما ميزه الإعلان عن الرشادة البيئية الشاملة، كما تضمن إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة "اليونيب" قصد تنسيق وتقييم وتبدير القضايا البيئية العالمية، وظهور الحركات البيئية الوطنية ضمن إطار المقابلة الشمولية، وقد شكل المؤتمر استجابة للمطالب التنسيقية بين مختلف التوجهات الوطنية والإقليمية، والجهود الدولية البيئية.

2. 2 قمة الأرض 1992: عقدت في "ريودي جانيرو"، شارك فيها 156 دولة والعديد من المنظمات غير الحكومية، وتمخض عنه مفهوم التنمية المستدامة. (شكراني، 2013)

2. 3 مؤتمر جوهانسبورغ 2002: عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وقد وضع موضع شك بعض مكتسبات إعلان "ريو"، ولا سيما مبدأ الحذر، ومن أجل تفادي تحميل أعباء إضافية للدول النامية، عرف إعلان ريو "مبدأ الحذر أنه" من أجل حماية البيئة، فإن مقارنة الحذر يجب أن تطبق على نطاق واسع من قبل الدول بحسب قدراتها، وحين تكون التهديدات خطرة أو أن الأضرار لا يمكن تفاديها، فإن نقص المعلومات العملية المؤكدة يجب ألا يستخدم كذريعة من أجل تعطيل الإجراءات الفاعلة لمنع الاندثار البيئي.

2. 4 الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20+ : خلاله تمت دراسة ما بعد كيوتو، وتم الاتفاق على برنامج طموح سمي "المستقبل الذي نريده" وتضمن محاور أساسية كالرؤية الموحدة، والاقتصاد الأخضر كسبيل للتنمية، والمؤسسات المؤطرة لمفهوم التنمية المستدامة. (شكراني، 2013)

3. تطور إطارها المؤسسي:

كان قد شهد تطورا بارزا من خلال إنشاء الأمم المتحدة لكل من:

1.3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تم إصدار أول بيان سنوي عن توقعات البيئة العالمية استجابة لمقرر مجلس الإدارة 22/1 المؤرخ في 2003، ويتاح للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس المنتدى البيئي الوزاري العالمي برسم

الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/2 وبوصفه معروفاً بالكتاب "التوقعات البيئة العالمية 2003" يضم التقرير بيانات تركز على المعالم المتعلقة بالمياه والتعرض البشري، ولكونه أعد بمشاركة عدد من المراكز المتعاونة مع عملية توقعات البيئة العالمية وشركائها، يعمل أيضاً على إبراز وتحميل قضايا وتطورات رئيسية استجذبت أثناء السنة على المستويين العالمي والإقليمي، وبالتعاون مع خبراء من اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للاتحادات العلمية، تعرض الوثيقة مجموعة مختارة من القضايا البيئية محتملة الأهمية التي أخذت بالظهور في "2003"؛ ويضم البيان السنوي عن توقعات البيئة العالمية "2003" أيضاً مؤشرات للإسهام في رصد التقدم باتجاه تحقيق الاستدامة البيئية، ويقدم عملاً تمهيدياً تم الاطلاع به لتطوير دليل للبيئة البشرية. (جيجو، كوريا الجنوبية، 2004)

2.3 برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: تم تأسيسها عام "1993" من أجل متابعة التزامات وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في "ريو دي جانيرو 1992"، والهدف العام لهذه المجلة هو تحسين الاندماج والتكامل بين الأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية، وقد ناد تقرير "أجندة القرن 21" إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة في إطار المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وقد أكدت الدورة الخاصة للمجلس عام 1993 على أن لجنة التنمية المستدامة تعمل على مراقبة ومراجعة التقدم على تنفيذ الأجندة في المستويات المحلية، الوطنية والدولية، وتطوير توصيات السياسة العامة وترقية الحوار وبناء الشراكات من أجل التنمية المستدامة بين الحكومات، المجموعة الدولية والفواعل الرئيسية. (بن سعيد م، 2013)

4. مستوياتها:

1.4 الرشادة البيئية الوطنية: أي مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطني للدول التي تسعى إلى حماية البيئة، وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجائز للرشادة البيئية الوطنية، وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى، فمثلاً ركزت المملكة المتحدة في فلسفتها الرشيدة لتحقيق التنمية المستدامة على اعتبار البيئة الطبيعية والقضايا البيئية، والموارد الطبيعية حاجة ملحة لفهم أفضل للحدود البيئية، مما يستوجب ضمان بيئة لائقة للأجيال الحاضرة والمستقبل.

2.4 الرشادة البيئية الإقليمية: وهي مجموع السياسات والنظم البيئية السائدة في دولتين أو أكثر، وتمثل نوعاً من التنسيق البيئي في مجالات معينة كالتلوث العابر للحدود أو إدارة النفايات والأنهار المشتركة، كالرشادة البيئية الآسيوية والرشادة البيئية الأوروبية والإفريقية، وتجربة الرشادة البيئية للدول الإسلامية التي تعتمد على الفكر الإسلامي كمصدر لها، والرشادة فيما يتعلق بتقوية المبادئ الرئيسية الرشادة عموماً، حيث تعتبرها شكلاً من أشكال عبادة الخالق عن طريق خدمة المخلوق. (مهني، 2017)

3.4 الرشادة البيئية العالمية: تهتم بكيفية تنظيم مختلف الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار في المستوى العالمي، من أجل حل التحديات والنزاعات البيئية، وتعزيز البيئة العالمية، وتمثل الرشادة البيئية العالمية شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات، ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي للحكومة البيئية العالمية، تتضمن كيانات مؤسسية متعددة، رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في النظام. (ناصر، 2012)

5. فواعل الرشادة البيئية:

توجد أربع أقطاب تشكل فواعل مهمة للرشادة البيئية:

- 1.5 الدولة: تقوم بوضع المنهجيات والسياسات والأعمال البيئية وتعمل على تنفيذها.
- 2.5 القطاع الخاص: يسعى إلى تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال فرض التزامات محددة اتجاه البيئة وامثالها للمعايير البيئية المعترف بها.
- 3.5 المنظمات الدولية: على رأسها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تعمل على ترقية السياسات العالمية للبيئة والتنمية المستدامة. (مبي، 2017)
- 4.5 المجتمع المدني البيئي: الذي يعتبر جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لمجتمعات المحمية خاصة المتعلقة بقضايا البيئة، وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص ولها أغراض ثقافية تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية. (قرزيز، 2018)

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة:

لم يكن استخدام مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستخدام مثل ماهو عليه الحال فرغم ظهور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وكخاصة مفهوم التنمية الاقتصادية في الدول المستقلة حديثا في تلك الفترة، إلا أن مصطلح الاستدامة تم تداوله للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، بحيث عرفت على أنها التنمية التي تجيب على حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. (ناصر، 2010)

وفي 1987 أعيد استعماله من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتي تعرف بالجنة بورتلاند على أنها التنمية التي تستجيب أو تلي احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. ثم جاء المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية بـريو دي جانيرو عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، المؤتمر الذي شهد بزوغ مصطلح التنمية المستدامة بشكل عالٍ وصريح حيث جاء في المبدأ الثالث للمؤتمر مفهوم التنمية المستدامة على أنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية على نحو متساوي للحاجات التنموية والبيئية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية". (خبابة، 2013)

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية متكاملة يكون الهدف منها إشباع الحاجات بطريقة عقلانية ورشيدة تسمح بضمان حق الأجيال القادمة في الثرة سواء كانت متجددة أو غير قابلة لتجدد.

2. مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ، تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية حاجياتهم، وتتمثل أهم هذه المبادئ في: (حسونة، 2013)

- 1.2 مبدأ الاحتياط: والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها.
- 2.2 مبدأ المشاركة: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية

المستدامة تبدأ بالمستوى المحلي وهذا يعني أنها تنمية تبدأ من الأسفل، ويتطلب تحقيقها توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية.

3.2 مبدأ الإدماج: لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي تم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم المسبق للآثار البيئية للمشروع يعطي أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة والمحافظة عليها.

4.2 مبدأ الملوث الدافع: يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، حيث يعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم نقل كلها.

3. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف منها: (سلسلة مجتمع المعرفة، 2008)

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع؛
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الأضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلة البيئية؛
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزاف أو تدميرها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي. للسماح بالإجراء التخطيطي إنما سليم؛
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة؛
- التركيز بوجه خاص على أنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتهجير، أو مصادر مياه معرضة للتلوث أو نموا عمرانيا عشوائيا؛
- تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ السياسي التنموي وذلك عن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو النفسي أو الروحي بشرط أن يكون بشكل مقبول ديمقراطي؛
- توفير قوة المعيشة أي القدرة على تلبية الحاجات الضرورية منها المأكل والمشرب والمسكن والصحة والأمن وهي في مجملها المتطلبات الأساسية حتى يستطيع أن يعيش فردا وتستمر حياته؛
- تقدير الذات: ويعني أن يكون الإنسان مكرما ويشعر بتقدير نفسه؛
- التحرر من العبودية وذلك بتحرر الشخص من الفقر ومن الجوع ومن العادات والمعتقدات الخرافية، تقليل المعوقات الخارجية لمواصلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

4. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تظم ثلاث إبعاد متشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

1.4 البعد الاقتصادي: وتعني الاستدامة وفق هذا البعد استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، وتكمن أهم الأبعاد الاقتصادية للتنمية

في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبذير الموارد، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن المعالجة، تقليص تبعية البلدان النامية، التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخل. (بن خديجة، 2016)

2.4 البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفاف واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي. (غني، 2010)

3.4 البعد البيئي: وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة. (ناصر، 2010)

5. علاقة التنمية المستدامة بالرشادة البيئية:

1.5 الاستدامة كمبدأ للرشادة البيئية: منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ المجتمع الدولي يدرك مدى الحاجة إلى تعزيز الجهود السياسية والعملية لحل المشاكل البيئية، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، بدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السبعينات ومفهوم التنمية الايكولوجية الذي تم تطبيقه في الثمانينات، ووصل هذا الاهتمام ذروته في مؤتمر "قمة الأرض"، وتبني منهجية التنمية القائمة على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على حقوق الأجيال القادمة، والتكيف مع رؤية عالمية بديلة عن هيمنة السوق، والرفاهية والنزعة الاستهلاكية، وبناء مجتمع مستدام بيئيا وتنمويا. (مسعودي، 2013)

2.5 الإشكالية المعقدة بين التنمية وتدهور البيئة: تتوفر الأرض على كميات دائمة من الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة والموزعة على سطحها وأعماقها، لكنها تتعرض لتهديدات متعددة، كالاستغلال المفرط والاستخدام الواسع للمنتجات الكيميائية يضر كثيرا بسلامة بيئتنا ويشكل تهديدات تتجاوز الحدود السياسية، مثل تلوث المياه والهواء، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر وتغير المناخ ... إضافة إلى أن وضعية أنظمتنا البيئية التي تتسم بعدم التوازن تدعو إلى القلق وتشير إلى نقص متزايد في الموارد الطبيعية مقابل ارتفاع ميول في حجم التلوث.

إن التدبير السليم لهذا المورد الطبيعي العالمي المهدد، وضمانا لاستدامته يتطلب وضع سياسات وتدابير جديدة ذات بعد عالمي، إقليمي، وطني ومحلي بمشاركة تشكيلة متنوعة من أصحاب المصلحة، إن الحوكمة البيئية هي بمثابة أداة قد تمكننا من تطبيق هذه التدابير التقويمية والتأهيلية للبيئة العالمية، ويتطلب تنفيذها تحمل تكاليفها وتعبئة أموال إضافية.

يرتكز النمو الاقتصادي على تطوير عوامل الإنتاج والمتمثلة أساسا في الموارد الطبيعية واللامادية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويرتبط هذا النمو بالاستفادة من موارد جديدة، وبظهور أنماط عيش تعتمد على الاستهلاك المفرط، ما ينبغي على أنماط النمو الاقتصادي أن تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، من خلال ضمان مراقبة عوامل تدهور الموارد وتقليص الآثار السلبية للنمو الاقتصادي، حيث أن الترابط القوي بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة يدفع إلى تطوير وتشجيع نموذج للنمو الأخضر أكثر احتراما للبيئة يشكل فيه الاستثمار البيئي مصدرا جديدا للنمو الاقتصادي.

وفي بعض البلدان تؤدي هشاشة الساكنة المحلية إلى جانب الممارسات السيئة للمناطق إلى إضرابات في الأنظمة البيئية الطبيعية تعتبر بمثابة أسباب رئيسة لتغيير المناخ وتدمير التنوع البيولوجي، وتمارس المجتمعات المحلية التي تفتقر إلى وسائل فعالة، ضغوطا هائلة على الموارد المتاحة من الموارد الطبيعية. (الاييسيسكو، 8-9 أكتوبر 2015)

ثالثا: واقع الرشادة البيئية ودورها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الدول المغاربية

1. ترتيب الدول المغاربية حسب مركز التنمية المستدامة لأفريقيا:

يعتمد المركز على مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا والذي يتم بناءه على 97 مؤشراً في جميع الأهداف وهو يعني أن هذه الدول تسير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة المشار إليها، ومن خلال الجدول الموالي نقدم ترتيب الدول الإفريقية والذي تحتل الدول المغاربية فيه مراكز متقدمة.

جدول 01: ترتيب الدول الإفريقية العشرة الأولى حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019

الترتيب	الدولة	المؤشر
1	تونس	66.01
2	مورشيوس	65.95
3	الجزائر	65.55
4	المغرب	64.28
5	الرأس الأخضر	64.00
6	مصر	63.66
7	ساوتومي	61.44
8	بوتسوانا	61.17
9	غانا	95.98
10	جنوب إفريقيا	59.06

Scours: <http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes>

يظهر من خلال الجدول تصدر تونس للمشهد الإفريقي و المغاربي في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019، حيث حققت قفزة عملاقة في بصعودها ثمانية مراكز عن السنة التي سبقتها، بينما عرفت استقرار كل من الجزائر والمغرب في المركز الثالث والرابع إفريقيا على الترتيب.

2. الرشادة البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر:

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مؤشرات الرشادة بها عن طريق جملة من الإصلاحات والتعديلات شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية. ونظراً لما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية تسمح لها بتحقيق تنمية مستدامة، فالتنوع الإقليمي بها أدى إلى التنوع البيولوجي مما يؤهلها لأن تصبح قطباً سياحياً جذاباً إذا استثمرت في هذا المجال، كما أن الموارد الطاقوية التقليدية الناضبة والتي تملكها الجزائر والتي تصنف على أنها موارد ناضبة تأثر عملية إستخراجها وإستخدامها وتصديرها سلباً على البيئة، كما أن الإفراط في الاعتماد عليها يضر بمصلحة الأجيال القادمة، ناهيك عن التبعية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتقلبات أسعار هذه المواد.

وهو ما يستدعي البحث عن بدائل جديدة خاصة بالنظر لما تملكه الجزائر من موارد في مجال الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية و طاقة الرياح...الخ) والاستثمار في هذا المجال الذي سيمنحها مورد مالي هام ومستمر وصديق للبيئة، ولكي تستطيع الجزائر المضي في هذا المجال كان لا بد لها من تبني مجموعة من السياسات في مجال الرشادة البيئية، وكان ذلك في البداية من خلال استحداث وزارة خاصة بالبيئة والتي دأبت منذ بعثها بإصدار القوانين لحماية البيئة والتي كان من أبرزها القانون الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ووضع مجموعة من الأساليب والأدوات للإدارة البيئية، كما أنشئت مجموعة من الهيئات التي أوكلت لها مهمة حماية البيئة كل حسب تخصصها والمهام الموكلة إليها، ولتجسيد هذه السياسات على أرض الواقع كان لا بد من وضع مجموعة من الآليات التي تجسدت من خلال الفواعل الوطنية عن طريق:

-الشراكة بين وزارة البيئة ومختلف الوزارات الأخرى؛

-دور الجماعات المحلية والإقليمية في حماية البيئة؛

-دور المؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة من خلال تبنيها لمبادئ الإدارة البيئية؛

-دور المجتمع المدني من خلال الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام والاتصال سواء التقليدي أو الاعلام الجديد في نشر الثقافة البيئية. (بلعورة، 2017)

1.2 مهام وزارة البيئة: (موقع وزارة البيئة، 2021)

-إرساء ثقافة بيئية مستدامة، من خلال القيام بأعمال تحسيسية وتربوية إستهدافية،

-مواصلة إنجاز المنشآت المخصصة لتسيير المتكامل للنفايات وتحسين أدائها، وتعميم جمع النفايات وإخضاعها لعمليات الفرز الإنتقائي على مستوى كل البلديات؛

-ترقية الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال جمع النفايات ونقلها وفرزها ومعالجتها، وكذا تطوير فروع تجميع النفايات، من خلال تجسيد وتعميم نشاطات إسترجاع النفايات ورسكلتها، علما بأن هذه النشاطات تمثل قدرات هائلة في مجال التنمية ولاسيما من خلال آثارها على تقليص الواردات، وتعد دعامة لاستحداث مناصب الشغل وإنتاج الثروات؛

-المحافظة على الأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي والحد من كل أشكال التلوث؛

-العمل على حماية الأنظمة البيئية للساحل والمناطق الرطبة والمحميات الطبيعية والمحافظة عليها؛

-مواصلة مكافحة كل أشكال التلوث والأضرار؛

-العمل على تجسيد كل التدابير التي تهدف إلى وضع إطار تنظيمي لإزدهار إقتصاد محوري ونشره.

-الحرص على إشراك الجمعيات والمؤسسات بشكل وثيق في التكفل بالأعمال الرامية إلى تحسين إطار معيشة المواطنين.

-تحسين ظروف معيشة المواطنين وضمان مساهمة الجزائر في تنوع المجهود العالمي للمحافظة على البيئة.

2.2 الهيئات التابعة لوزارة البيئة: (موقع وزارة البيئة، 2021)

المؤسسات تحت الوصاية، ثلاثة ذات الطابع الإداري العمومي وأربعة ذات الطابع الصناعي والتجاري:

-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛

-الوكالة الوطنية للنفايات؛

-المركز الوطني للتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاء؛

-المعهد الوطني للتكوينات البيئية؛

-المحافظة الوطنية للساحل؛

-المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية؛

-الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية.

3.2 حصيلة نشاطات التعاون الدولي: (موقع وزارة البيئة، 2021)

-التوقيع على إحدى عشرة إتفاقيات بين سنتي 2017 و 2018 03: مع تونس، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والونى بروكسل، الكونغو، صربيا، إثيوبيا، فيلندا، الإمارات العربية المتحدة وهولندا.

-عشرون إتفاقية في طريق الإعداد: اليابان، الصين، النمسا، ايران، تركيا، المملكة العربية السعودية، روسيا، غينيا، المجر، زامبابوي، كينيا، نيجر، الموزنيق، أوغندا، نيجيريا وإسبانيا.

نقاط الإتصال الوطنية 31: معينين في إطار المعاهدات، بروتوكولات التفاهم وبرامج التعاون الدولي.

4.2 المشاريع المبرمجة خلال سنة 2018-2022:

1.4.2 التعاون الألماني:

-دعم خطة المناخ الوطنية. PNC

-برنامج حوكمة النفايات الصلبة والإقتصاد الدائري. PRODEC

-الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي.

-تحسين فرص العمل في الخدمات العامة.

-تعزيز قنوات إعادة التدوير واستعادة النفايات.

-تعزيز دور المرأة في الحفاظ على البيئة من خلال استعادة النفايات. ROVALD

-تعزيز حوكمة المناخ كجزء من تنفيذ المساهمة الوطنية المحددة. CDN

2.4.2 التعاون مع بلجيكا:

-برنامج دعم الإدارة المتكاملة للنفايات. AGID

-بناء القدرات في مجال البيئة. PRCDE

3.4.2 التعاون مع والوني بروكسل:

مشروع تعزيز قدرة المسؤولين التنفيذيين CNFE من أجل التدريب الدبلوماسي على المواطنة البيئية

4.4.2 التعاون مع الإتحاد الأوروبي:

-برنامج دعم السياسة القطاعية للبيئة: PAPSE

-نظام تقاسم المعلومات البيئية الأوروبية: SEIS

-البرنامج الإقليمي لإزالة التلوث من منطقة البحر الأبيض المتوسط: SWIM H2020

-البرنامج الإقليمي لتشجيع الإقتصاد للانتقال إلى أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر

SWITCH MEDII :

5.4.2 برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD :

-التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 2011-

2020 في الجزائر.

-البرنامج التجريبي الوطني لإدارة النفايات المتكاملة في بلدية قسنطينة. بدأ هذا المشروع في عام 2017 لفترة تنفيذ مدتها 3 سنوات إعداد الاتصالات الثالثة بشأن تغير المناخ. يهدف المشروع إلى مساعدة الجزائر في إعداد المداخلة الوطنية الثالث حول تغير المناخ وتقديمه إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف، لضمان التزاماتها بالاتفاقية. إلى بروتوكول كيوتو ، مع العلم أن أول مداخلة بدأ في عام 2001 والثانية في عام 2010.

3. الرشادة البيئة والتنمية المستدامة في تونس:

قدمت مؤسسة هاينريش بول (Heinrich Boll) الألمانية خلال ندوة صحفية 1-3-2018 "دليل الحوكمة البيئية المحلية" الذي أنجزته بالشراكة مع (Future Word Council) في إطار برنامجها المتكامل "سياسات المستقبل Policies of future" وتم تقديم رؤية تقريبية للوضع الراهن في تونس من خلال تحليل المهارات الموجودة والتحديات المطروحة والفرص التي تواجهها البلديات التونسية حاليا في سياق البحث عن تنمية مستدامة حيث يوفر هذا التشخيص الأولي مزيدا من التبصر في الهيكل والنهج المتبعين في تونس.

ويهدف هذا الدليل المنجز إلى دعم المجهودات في المجال البيئي محليا من خلال تسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه السلطات المحلية بالإضافة إلى تقديم تصور يخص تقسيماً جديداً للمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الجماعات المحلية وتمكين هذه السلطات من توجيه حماية البيئة والتخفيف من الآثار المناخية.

يركز "دليل الحوكمة البيئية المحلية" بشكل خاص على الأوضاع الاقتصادية والبيئية والمؤسسية الحالية في تونس سعياً إلى إيجاد تقييم موضوعي لتطبيق نظام اللامركزية لمعرفة المكاسب المتوقعة للإدارة البيئية الناتجة عن الرغبة في الحصول على التمثيل العادل للأراضي التونسية على النحو المنصوص عليه في الدستور.

يعتمد الدليل على أفضل 3 تجارب دولية مقارنة من بلدان ناشئة (الشيلى وجنوب إفريقيا والأردن) أين نجحت اللامركزية في تعزيز مساهمات الحكومات المحلية في التنمية المستدامة داخل القطاعات الرئيسية كما يقدم أيضا قائمة بالتوصيات العملية لاعتماد سياسات وإجراءات بيئية مستدامة في ست مجالات مختلفة وهي الطاقة والمياه والنفايات والتخطيط العمراني والهيكل الأساسية والنقل بالإضافة إلى الزراعة.

وفي نفس السياق، يهدف إلى دعم العمل المحلي في اقرب وقت ممكن في عملية اللامركزية، إضافة إلى ذلك يحتوي الدليل أيضا على تصور مفصل لسياسات واسعة النطاق يمكن أن تساهم في تحقيق المنافع المشتركة للاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تشخيص الواقع يقدم الدليل توصيات مضبوطة تهم أكثر من 350 بلدية تونسية بعضها حديث التكوين والتجربة في مجال العمل البلدي حيث يقترح جملة واسعة من التدابير التكميلية عن طريق التمييز بين القطاعات والأدوات القطاعية المحددة. (موقع وزارة البيئة التونسية، 2021)

مؤسسة هاينريش بول السياسية الألمانية التابعة لحركة الخضر هي شبكة دولية تعمل مع 160 من الشركاء في أكثر من 60 بلدا. مبادئها الرئيسية هي البيئة والتنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الفردية والعدالة وانطلق نشاطها في تونس منذ سنة 2012 في مجال الانتقال الديمقراطي وحقوق الانسان والبيئة.

4. الرشادة البيئة والتنمية المستدامة في المغرب:

تهدف الإستراتيجية المغربية لحماية البيئة إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي في مجمل القطاعات وتدعيم قياس الأداء البيئي وإدخال التقييم البيئي الإستراتيجي لدى السياسات والمخططات والبرامج على جميع المستويات، ويتم إعداد الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة عبر سبع مراحل وهي: (الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة)

-مذكرة توجيهية تحدد المقاربة المنهجية؛

-ملخص حول لتأهيل البيئي الحالي؛

-التشخيصات القطاعية؛

-تحديد مخططات العمل؛

-تحديد أشكال الإنجاز؛

-مرحلة التوطيد العرضي؛

-مرحلة الانتهاء من الإستراتيجية ووضع برنامج للتواصل بشأنها.

وكانت النتيجة المنشودة هي تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحسين الرشادة البيئية، ويظهر ذلك من خلال الإستراتيجية المملكة للتنمية المستدامة التي تقوم عبر دراسة وتحليل الإستراتيجيات القطاعية من أجل ملاءمتها مع متطلبات التنمية المستدامة، نذكر منها: (الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة)

-مخطط المغرب الأخضر الذي يهدف إلى الرفع من مردودية القطاع الفلاحي والحفاظ على أثره الاجتماعي عبر مواكبة مستمرة للسكان القروية بواسطة مشاريع التجميع والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد وتأمين الموارد المائية الفلاحية والحد من تلوث التربة وتشجيع الطاقات النظيفة في الفلاحة؛

-الإستراتيجية الطاقية وأهدافها المتجلية في التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تطوير مشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة؛

-مخطط هاليوتيس «Halieutis» للصيد البحري وأهدافه المتجلية في حماية التنوع البيولوجي البحري وتجديد الثروة السمكية؛

-رؤية 2020 للسياحة وأهدافها البيئية، وخصوصا في تهيئة المركبات السياحية وتنفيذ الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة وتأمين العلامات الإيكولوجية «Ecolab» للسياحة؛

-مخطط «Emergence» للطاقة ومساهماته البيئية كإنجاز المناطق الصناعية ذات "الإدارة الخضراء" «management vert» وتشجيع الشهادة البيئية ISO 14001 «certification environnementale» لدى المقاولات؛

-مخطط رواج لتنمية القطاع التجاري والذي يعطي مكانة خاصة لتجارة القرب وحمايتها والذي يحد من الآثار البيئية للمباني التجارية وذلك عبر الاستعمال المعقلن للماء والطاقة وتدير النفايات؛

-المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأهدافها المتجلية في الحد من الفقر وتحسين مستوى العيش مما يمكن من الحد من الضغوطات على الموارد الطبيعية.

وتمثلت أبرز الإنجازات في: (الاييسيسكو، 2017)

-مشاركة الإيسيسكو في حفل التوقيع على "ميثاق جودة الهواء"، برئاسة صاحبة السمو الملكي لآ حسناء، قصر المؤتمرات بالصخيرات، المملكة المغربية، 11 فبراير 2016.

-تنظيم ندوتين للإيسيسكو حول "القيادات الدينية والتربية البيئية" و"العمل البيئي الدولي المشترك-الأولويات والآفاق"، في إطار الفعاليات الموازية لمنتدى كرانس مونتانا، الداخلية، المملكة المغربية 17-21 مارس 2016.

-المشاركة كعضو في اللجنة الوطنية لجائزة الصحفيين الشباب في مجال البيئة، مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، الرباط، المملكة المغربية، 8-12 أبريل 2016.

-عقد الاجتماع التحضير الأولي للجنة العليا لجائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية في العالم الإسلامي، مقر الإيسيسكو، الرباط، المملكة المغربية، 26 مايو 2016، بحضور ممثلين عن الهيئة العامة لأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية. وتم خلال هذا الاجتماع وضع جدول أعمال اجتماع اللجنة العليا الأول في جدة من أجل إطلاق الجائزة، كما جرى الاتفاق خلاله على مختلف الترتيبات الخاصة بعقد الاجتماع الأول للجنة.

-مشاركة الإيسيسكو في حفل إطلاق الدليل التدريبي لوضع سياسات المحتوى المحلي وتنفيذها ومتابعتها والذي أعدّه المركز الإفريقي للموارد الطبيعية التابع للبنك الإفريقي للتنمية، أبيدجان، الكوت ديفوار، 7 سبتمبر 2016.

-عقد الاجتماع الأول للجنة العليا لجائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية في العالم الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 26 سبتمبر 2016، عقدته الهيئة العامة لأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية والإيسيسكو؛ وضحه معالي الدكتور عبد العزيز عمر الجاسر، رئيس لجنة الجائزة، رئيس الهيئة العامة لأرصاد وحماية البيئة، ومعالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للإيسيسكو، الأمين العام للجائزة، إضافة إلى باقي أعضاء اللجنة العليا، حيث جرى تحديد تاريخ إطلاق الجائزة في فاتح نوفمبر 2016، وذلك حسب جدول الأعمال واعتماد أعضاء لجنة تحكيم الجائزة وجوانبها المالية.

-مشاركة الإيسيسكو في الاجتماع الإعلامي بشأن اتفاقية الأمم الإطّار حول التغير المناخي حول عدد من المواضيع المتعلقة بمؤتمر الأطراف حول التغير المناخي (كوب 22)، الرباط، المملكة المغربية، 5 أكتوبر 2016 نُظم الاجتماع بمقر الوزارة المغربية للشؤون الخارجية والتعاون، وضحته العديد من التمثيليات الدبلوماسية.

-تنظيم ملتقى حول البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية: مقاربات مشتركة بين الثقافات، باريس، فرنسا، 30 نوفمبر 2016 نظمه كل من معهد الدراسات العليا الإسلامية والجالية الإيطالية المسلمة وشاركت فيه شخصيات بارزة من الأديان الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية) حيث ناقشوا خلال جلستين موضوعي: "مقاربات مشتركة بين الثقافات حول الأخلاق والحفاظ على البيئة" و"كيفية تدريب واضعي السياسات من أجل التوفيق بين الحفاظ على البيئة والإنصاف الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وإعطاء القيمة للثقافة أثناء وضع السياسات".

-متابعة مشروع إنشاء الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة مع الوزارة المكلفة بالبيئة بالمملكة المغربية، حيث عُقدت عدة اجتماعات لمناقشة سير أعمال مشروع الأكاديمية ووضعيتها ومقره واللجان العاملة وغيرها بهدف إطلاق الأكاديمية بالتزامن مع مؤتمر الأطراف حول التغير المناخي (كوب 22) الذي انعقد في مراكش عام 2016 وأسهم هذا الإنجاز في تنظيم "اجتماع الخبراء حول دور الأكاديميات الإسلامية في التنمية المستدامة" خلال عام 2016 بشراكة بين الإيسيسكو والوزارة المغربية المكلفة بالبيئة.

الخاتمة:

بالرغم من الاهتمام الواضح الذي أبدته الدول المغاربية الثلاثة بموضوع الرشادة البيئية في سعيها لرسم معالم تنمية مستدامة إلا أن الأساليب التي انتهجتها هذه الدول مختلفة، وأن الفرضية الرئيسة المعتمدة لهذه الدراسة غير صحيحة. فبينما اعتمدت الجزائر على مجموعة من الإصلاحات العامة سياسية، اقتصادية واجتماعية تحت إشراف وصاية مستقلة لها صلاحيات واسعة وبإشراف مباشر من الوزير الأول مع وضع خطط مرحلية تستهدف برامج وتوأمة مشاريع دولية، ركزت تونس على "دليل الحوكمة البيئية المحلية" الذي يعمل على تشريح للواقع البيئي والمناخي وتأثير ذلك على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التونسية،

فحين تبنت المغرب "مشروع النهوض بالرشادة البيئية"، والذي عمل على ترسيخ مبدأ الرشادة البيئية والتي كان لها الأثر العميق في تجسيد الإستدامة البيئية حيث ركزت الجهود في المراحل الأولى على مجموعة من المؤتمرات والشركات الحيوية.

نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لمفهوم الرشادة (الحوكمة) البيئية وتبيان علاقتها بالتنمية المستدامة وبعد إسقاط واقعها في الدول المغاربية توصلنا إلى النتائج التالية:

-إن السبيل لتحقيق توازن بيئي عالي ينطلق من ضرورة أخلقت الاقتصاد والنشاطات الصناعية على الخصوص بما يعطي للبيئة حماية أكبر ويجعل أمن وسلامة الإنسان وحقوق الأجيال القادمة حدود لا يمكن الإقتراب منها؛

-قطعت الجزائر أشواط معتبرة في سعيها إلى تحسين مؤشرات الحوكمة البيئية بها عن طريق جملة من الإصلاحات والتعديلات التي شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

-تزخر الجزائر بإمكانات طبيعية كالتنوع البيولوجي يؤهلها بأن تكون قطبا سياحيا هاما مما يكسبها تنمية مستدامة؛

-يسعى مشروع "دليل التنمية المحلية في تونس" إلى تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجهها الدولة بالإضافة إلى تجسيد اللامركزية وذلك بالاعتماد على تجارب دول ناشئة.

-سلك المغرب طريق الإنفتاح على التجارب الدولية في سعيه نحو تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحسين الرشادة البيئية من خلال جملة من المؤتمرات التي حضرتها منظمة الايسيسكو.

-على الرغم من وجود جهود لتنسيق الدولي والإقليمي لدول المغاربية مع جرنهم الأوروبيين أو مع هيئات دولية إلا أننا نسجل عدم وجود أي تنسيق إقليمي بين هذه الدول، وخاصة بين الجزائر وتونس التي تجمعهم الكثير من برتوكولات التعاون في مجالات عديدة، ومع ذلك غاب التنسيق في البعد البيئي.

اقتراحات الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة يمكن ان نتبنى مجموعة من الإقتراحات أبرزها:

-ضرورة الاهتمام أكثر بالبيئة والسعي نحو تحقيق تنمية مستدامة؛

-الرقابة الداخلية والخارجية على التطبيق السليم للرشادة البيئية؛

-ضرورة التفكير بعقلية توازن المصالح بدلاً من توازن القوى؛

-على الدول النامية إعادة ترتيب أوراقها ومعتقداتها في كون اللحاق بركب التطور لا يجب أن ينطلق بنفس طريقة انطلاق الدول التي تصنف على انها متطورة من خلال التركيز على الموارد الناضبة، بل يجب أن تركز على أهم مورد وهو الإنسان.

-ترشيد علاقة الإنسان بالبيئة، من خلال ترشيد مختلف المؤسسات والقرارات ونشر وعي سياسي وبيئي يشجع اتخاذ التعامل بإيجابية مع مصادر البيئة الطبيعية وحمايتها من التدهور بمكافحة التلوث، واقتراح الحلول لمشكلاتها على اعتبار الإنسان جزء من المنظومة البيئية الإنسانية العالمية، والمتوقع منه إحداث التغير الإيجابي نحو بيئته وفقا لقدراته لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

الإحالات والمراجع:

- أسماء سلامي. (ديسمبر، 2016). الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة -الواقع والمأمول. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية (25)، صفحة 04.
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (بلا تاريخ). (وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، المملكة المغربية) تم الاسترداد من <https://www.environnement.gov.ma/arabe/PDFs/snidd.pdf>
- الإيسيسكو. (2017). الاجتماع الرابع للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة واجتماع كبار الخبراء البيئيين التحضيري،، الإيسيسكو، الرباط، المملكة المغربية.
- الإيسيسكو. (8-9 أكتوبر 2015). التغيرات المناخية-تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة-. المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة، الإيسيسكو، الرباط.
- مركز الانتاج الاعلامي (2008). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول. جامعة الملك عبد الله، الرياض.
- حسين شكراني. (2013). من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو لعام 2012-مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية-. بحوث اقتصادية عربية (64-63)، صفحة 150.
- خديجة ناصري. (2012). مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية. رسالة ماجستير تخصص علوم سياسية، 14. باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- رشيد مسعودي. (2013). الرشادة البيئية. رسالة ماجستير في الحقوق تخصص حقوق وحريات سياسية، 35. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس2.
- عبد الغاني حسونة. (2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراة في قانون الأعمال. بكرة، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- عبد الله خياية. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة. الأسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- عثمان محمد غنيم. (2010). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها. عمان، الأردن: دار الصفا.
- كوريا الجنوبية. (2004). الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي. صفحة 03.
- محمود قرزيز. (2018). دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير. رسالة ماجستير علوم اقتصادية، 40-39. بكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- مراد بن سعيد. (2014). الحوكمة البيئية والتجارة العالمية نحو تفسير الإشكاليات الحوكمة البيئية العالمية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، (2)7، صفحة 108.
- مراد زياتي صالح بن سعيد. (جوان، 2013). فعالية المؤسسات البيئية الدولية. دفاتر السياحة والقانون (9)، صفحة 216.
- مراد ناصر. (جوان، 2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل (26)، صفحة 133.
- منصف بن خديجة، أولادزاوي عبد الرحمان. (مارس، 2016). السياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. حوليات جامعة قالمة (14)، صفحة 218.
- موقع وزارة البيئة. (10 04، 2021). تم الاسترداد من https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2133
- موقع وزارة البيئة التونسية. (10 04، 2021). تم الاسترداد من <http://www.environnement.gov.tn>
- هجيرة بلعورة. (أفريل، 2017). إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة الجزائر نموذجا. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة (2).
- ورادة مهني. (جوان، 2017). دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة. مجلة العلوم الاجتماعية (24)، صفحة 125.